المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية - مفتاح

مخرجات ورشة عمل موازنة المواطن

(7 أيار، 2025)

ملخص تنفيذي:

نظمت المبادرة الفلسطينية "مفتاح" بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ورشة عمل في مقر جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بتاريخ 7 أيار، 2025، بعنوان "موازنة المواطن كأداة لتعزيز شفافية المال العام: عرض قصص النجاح والتحديات، وسياسات التبني"، شارك فيها ممثلون عن مؤسسات رسمية ومجتمع مدني، بالإضافة إلى خبراء في المجال المالي والإداري، تندرج هذه الورشة ضمن جهود "مفتاح" لتعزيز الحكم الرشيد في فلسطين، عبر تعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية في القرارات المالية.

هناك ضرورة لاعتماد شفافية الموازنة العامة ونشر الوثائق المرتبطة بها من خلال تبني سياسة حكومية توطن إصدار وثائق الموازنة العامة، وعلى رأسها موازنة المواطن وتقارير الإنفاق الفعلي، ونشرها للعموم، كونها أداة رئيسة لتعزيز شفافية الموازنة العامة من منظور العدالة الاجتماعية، وتتضمن على بيانات مبسطة للموازنة العامة، خاصة المتعلقة بالخدمات الاجتماعية، مثل التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، إضافة إلى كونها تعزز من النهج التشاركي في إدارة المال العام ما بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني، والتي تمثل الفئات المهمشة والفقيرة، وتوفر منصة للمساءلة حول الإنفاق العام المرتبط بحقوق الفئات المهمشة والفقيرة، وصولاً الى تعزيز العدالة الاجتماعية.

هدفت الورشة إلى:

- تسليط الضوء على أهمية موازنة المواطن كأداة لتعزيز الشفافية وتمكين المواطنين من فهم الإنفاق الحكومي.
- مناقشة تجارب سابقة (مركزية ومحلية) في تطبيق الموازنة، مع استعراض نجاحاتها وتحدياتها.
- استكشاف السياسات والممارسات المتعلقة بنشر الموازنة، ومدى التزام المؤسسات بمبادئ الشفافية المالية.
- تحليل التحديات التقنية والبنيوية التي تعيق تبني الموازنة بشكل مستدام.

أهم التوصيات:

- تحسين آليات التواصل بين الحكومة والجمهور.
- اعتماد معايير واضحة لنشر المعلومات المالية بلغة مبسطة.
- ضمان توزيع عادل للموازنة بين القطاعات المختلفة

الكلمات المفتاحية: موازنة المواطن، الشفافية المالية، الحكم الرشيد، المساءلة المجتمعية، مفتاح، فلسطين.

الجلسة الأولى:

كلمة مؤسسة مفتاح ممثلة بمديرتها التنفيذية الدكتورة تحرير الأعرج

السيدات والسادة،
ممثلو رئاسة الوزراء، ووزارة المالية، والوزارات الشريكة،
السادة ممثلو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)،
الشركاء في التنمية، الزملاء والزميلات من مؤسسات المجتمع المدني،
الحضور الكريم،

أهلاً وسهلاً بكم في هذه الورشة التي تنظمها مؤسسة "مفتاح"، في إطار التزامنا المتواصل بتعزيز الحكم الرشيد، والانفتاح على المواطنين، وترسيخ قيم الشفافية والعدالة الاجتماعية في رسم السياسات العامة، خاصة المالية منها.

قبل أن أبدأ كلمتي، كنت أتأمل أن تكون هذه الورشة، كما جرت العادة، موازية في قطاع غزة الحبيب، لكن، للأسف، قطاعنا الحبيب يواجه الإبادة والمقتلة.

لا يسعني إلا أن أتمنى الحياة لغزة، وأن ينتصر العالم لقيم الإنسانية، وينتصر لإنهاء معاناة أهلنا في قطاع غزة، ونتمنى أن تفضي الجهود إلى وقف المقتلة، وأن نكون جزءاً من إعادة بناء غزة، لتعود رئتها نابضة بالحياة كما كانت، ونأمل أن يكون هناك حل قريب لوقف هذه المأساة.

يسعدنا ويشرفنا اليوم أن نرحب بكم في هذه الورشة، التي تأتي انسجاماً مع استراتيجيتنا في تعميق الحوار والتأثير في السياسات العامة والتشريعات، بما يضمن حماية الحقوق المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

مؤسسة "مفتاح" تمكنت خلال عامي 2024 و2025 من دعم 22 وزارة ومركز مسؤولية في إعداد موازنات معتمدة أو خاصة بهم، ولتعزيز الشفافية والوصول إلى المعلومات المالية، تم تطوير منصة إلكترونية تسهم في تعزيز ثقافة المساءلة، والشفافية، والرقابة المجتمعية على الحكم العام.

هذه الورشة، ليست فقط لعرض هذه التجربة، وإنما للعمل على تطويرها، وتوسيع نطاقها، وتبنيها بشراكة مع مراكز المسؤولية الحكومية، وبمساهمة مباشرة من رئاسة الوزراء ووزارة المالية، وبدعم مشكور من شركائنا في التنمية. واستعراض ورقة سياسات عامة أُعدت خصيصاً لهذه المناسبة، تتناول "موازنة المواطن" من منظور العدالة الاجتماعية، وأيضا عرض قصص نجاح وتجارب واقعية من ثلاث وزارات: التنمية الاجتماعية، والصحة، والصناعة. للانتقال من تجربة محلية إلى سياسة عامة وطنية، لتأسيس مستدام يضع المواطن في صلب العملية المالية والسياساتية.

مرة أخرى، أرحب بكم جميعاً، وأتمنى لكم ورشة مثمرة وغنية بالمدخلات والمخرجات.

مداخلة رئاسة الوزارة ممثلة بمدير مركز الاتصال الحكومي فيها الدكتور محمد أبو الرُب

بداية، أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لمؤسسة "مفتاح" على تنظيم هذه الورشة، التي تتيح المجال لكل الجهات ذات العلاقة للنقاش، وتؤكد الحاجة إلى مزيد من التوعية حول الموازنة العامة، والخروج بملاحظات لا تقتصر على الوضع المالي فحسب، وهذه الأمور ذات أهمية بالغة، خاصة في عصر مواقع التواصل الاجتماعي، حيث تنتشر الشائعات بسرعة.

أشارككم تجربتي الشخصية؛ فقبل عملي الحكومي، لم يكن لدي معلومات كافية عن الموازنة العامة، وكنت أرى تفاصيل وانتقادات على وسائل التواصل الاجتماعي حول توزيع الموازنة، مما دفعني، كأستاذ جامعي في الإعلام، إلى جمع المعلومات من وزارة المالية لفهم الحقائق، والانتقادات المتداولة حول الموازنة دفعتنا إلى العمل على إنتاج فيديوهات توعوية للناس، لتوضيح التفاصيل وتصحيح المفاهيم.
الشكر والتقدير لمؤسسة "مفتاح" على تنظيم هذه الورشة التي تتيح فرصة للنقاش البناء بين جميع الأطراف المعنية، وتؤكد هذه الفعالية على الحاجة الماسة لتعزيز الوعي المجتمعي حول الموازنة العامة، لا سيما في ظل انتشار المعلومات المغلوطة عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

تتميز الحكومة التاسعة عشرة برئاسة الدكتور محمد مصطفى بوضوح رؤيتها في تعزيز الشفافية المالية، فقد أولت منذ بداية عملها أهمية قصوى لنشر المعلومات المالية وتمكين مختلف المؤسسات من الوصول إلى البيانات الشاملة، وتبرز "موازنة المواطن" كأداة محورية في هذا الإطار، حيث تضمن حق الجمهور في المعرفة وتشكل جسراً للتواصل بين الحكومة والمواطنين.
يعكس التوجه الحكومي الحالي سعياً حثيثاً لتعزيز المشاركة المجتمعية في صنع القرار، فمن خلال منصة التشريع التابعة لوزارة العدل، يتم جمع ملاحظات المواطنين حول مشاريع القوانين المختلفة، بما في ذلك قانون الانتخابات المحلية، مما يضمن أخذ آراء المجتمع المدني بعين الاعتبار خلال المراحل التشريعية المختلفة.

يكتسي مشروع "موازنة المواطن" أهمية بالغة في تعزيز الثقة بين مكونات المجتمع، برغم أن التقارير الإعلامية غالباً ما تعتمد على البيانات الرسمية، إلا أن الفجوة تكمن في عدم توضيح السياق الكامل لهذه المعلومات. لذلك، لا يكفي توفير البيانات فحسب، بل يجب شرحها وتحليلها لتمكين المواطنين من الفهم الشامل، مع تشجيع الإعلاميين على الاستفادة من المنصات الرسمية للحصول على المعلومات الدقيقة.

وتركز هذه الورشة على ضرورة إيصال المعلومات المالية للمواطنين بشكل واضح ومبسط، ففهم سياق الموازنة يمثل الخطوة الأولى نحو بناء وعي مجتمعي رشيد، مما يتطلب تعاوناً وثيقاً بين جميع الأطراف لضمان الشفافية والمساءلة في إدارة المال العام.

مداخلة وزارة المالية ممثلة بالسيدة إيناس زقوق

أتشرف اليوم بالمشاركة في هذه الورشة العامة التي تنظمها مؤسسة "مفتاح"، وأود في البداية أن أتقدم بالشكر الجزيل لمؤسسة "مفتاح" على دعوتها الكريمة التي مكنتنا في وزارة المالية من المشاركة في هذا الحدث الهام.

على مدار السنوات الماضية، عملت وزارة المالية بجد وتفانٍ على تطوير وتعزيز سياسة "موازنة المواطن"، وهي مبادرة تهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموازنة العامة.

بدأنا هذا المسار بالتعاون مع الائتلاف من أجل المساءلة والشفافية "أمان"، وبالتوازي مع مؤسسة مفتاح على مدار ثلاثة عشر عامًا، وفي السنتين الأخيرتين، عملنا مع المعهد المالي لدعم هذا النهج، تماشيًا مع توجهات الحكومة الفلسطينية لتعزيز شفافية الموازنة العامة.

إن "موازنة المواطن" ليست مجرد وثيقة إعلامية، بل هي أداة رقابة مجتمعية فاعلة تهدف إلى تمكين المواطن من فهم توجهات الحكومة في الإنفاق العام، وتوزيع الإيرادات على القطاعات والوزارات المختلفة.

تأتي هذه السياسة في إطار التزامنا بالمصادقة على قانون الموازنة السنوي من قبل السيد الرئيس، ليكون بمثابة أداة مجتمعية تعكس التزامنا بالشفافية وتوزيع الموارد بشكل عادل وواضح.

خلال الفترة الماضية، وقبل اندلاع الحرب الجارية، عملنا بالتعاون مع مؤسسة "مفتاح" على توضيح آليات العمل مع وزارة العدل لإقرار قانون الموازنة.

وفي العام الحالي، سنواصل هذا الجهد بالتعاون مع مؤسسة "مفتاح" وشركاء المجتمع المدني؛ لتعزيز هذا النهج، بما يضمن مشاركة فاعلة لكافة المؤسسات المجتمعية.

إن "موازنة المواطن" تُظهر بوضوح أوجه الإنفاق والإيرادات ضمن خطط الإنفاق العام، مما يمكّن كل مواطن من فهم كيفية إدارة الموارد العامة. نحن في وزارة المالية نؤمن بأن الشفافية هي الركيزة الأساسية لبناء الثقة بين الحكومة والمواطن، وسنواصل العمل مع شركائنا لتعزيز هذا المبدأ.

كلمة للممثل الخاص المساعد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السيد سفيان مشعشع

أشكركم جميعًا على منحي هذه الفرصة القيمة لمناقشة سياسات الموازنة العامة وأهمية تبني "موازنة المواطن" ضمن معايير الشفافية والمساءلة.

أود أن أعبر عن خالص شكري وتقديري لرئاسة الوزراء، ووزارات المالية، والتنمية الاجتماعية، والصحة، والصناعة، على مشاركتهم الفاعلة في هذا النشاط، كما أتقدم بجزيل الشكر لمؤسسة "مفتاح" على جهودها المستمرة وشراكتها المثمرة معنا على مدار السنوات الثلاث الماضية في هذا المجال.

لقد وصلنا اليوم إلى مرحلة يمكننا أن نقول بثقة إننا على المسار الصحيح، رغم أننا لم نحقق بعد كامل أهدافنا، لكننا نسير بخطى ثابتة نحو تحقيقها.

ضمن إطار برنامج المساءلة التابع للأمم المتحدة، نؤكد على أهمية تعزيز المشاركة المجتمعية الفاعلة، وإن هذا النهج يشكل ركيزة أساسية لضمان أن تكون الموازنة العامة أداة تعكس تطلعات المواطنين وتلبي احتياجاتهم.

ونحن على ثقة تامة بأن الحكومة الفلسطينية، منذ بدايات عملها، أبدت جاهزية ملحوظة للتعامل مع ملف الإصلاح، وزيادة المساءلة والشفافية، ونشعر من خلال تعاوننا مع وزارة المالية بانفتاح حقيقي يمهد الطريق لتعزيز المشاركة المجتمعية بشكل أكثر فعالية.

ورغم أننا لم نحقق كل ما نطمح إليه بعد، إلا أن هذا الموضوع يظل قابلاً للدراسة والتحقيق، ونثق بأن رئاسة الوزراء ستستمر في دعم هذه الجهود، ونحن، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ملتزمون بشكل علني وكامل بدعم كافة الأنشطة المتعلقة بتعزيز سياسة موازنة المواطن.

إن طموحنا هو أن تتحول هذه الجهود إلى واقع ملموس وفاعل في المجتمع الفلسطيني في أقرب وقت ممكن، بحيث تصبح "موازنة المواطن" أداة حقيقية للشفافية والمساءلة، تخدم مصلحة المواطن وتعزز الثقة بينه وبين مؤسساته.

استعراض الورقة المرجعية حول اعتماد معايير الشفافية المالية من منظور العدالة الاجتماعية

معد الورقة والخبير الاقتصادي السيد مؤيد عفانة

"موازنة المواطن هي وثيقة أساسية من وثائق الموازنة العامة المعتمدة عالميا، ومن المعايير المعتمدة في تقييم شفافية الموازنات العامة، ومؤشر هام على شفافية الموازنة العامة للدولة، وتطبيقا لمبادئ الحكم الرشيد، وإنفاذا للسياسات العامة التي وردت في الخطط الوطنية، بالشفافية والانفتاح على المجتمع المدني، وتكتسب أهميتها كونها توفّر بيانات مبسطة للمواطنين على اختلاف مستوياتهم التعليمية او الثقافية، عن الموازنات المخصصة وأولويات الإنفاق الحكومي، وأهم المشاريع التطويرية، والفئات المستفيدة، وموازناتها المرصودة، إضافة إلى توزيع الخدمات والمشاريع تبعاً للمناطق الجغرافية، واستجابة الموازنة لقضايا النوع الاجتماعي، وغيرها من التفاصيل المهمّة للمواطن، بعيداً عن التعقيد وكمّ الأرقام والبيانات الفنية."

الورقة المرجعية بعنوان "اعتماد معايير الشفافية المالية من منظور العدالة الاجتماعية"، هي ورقة تنطلق من تجربة واقعية وعملية عايشناها على مدار سنوات، وتُجسد التقدم المحرز، كما تُبرز التحديات والتوصيات لمأسسة هذا التوجه كجزء أصيل من إصلاح المالية العامة في فلسطين.

رسالتنا لمجلس الوزراء اليوم واضحة: نحن بحاجة ماسة لتطبيق "موازنة المواطن" ضمن القانون الجديد للموازنة العامة، كي يتم التعامل معها كركن مؤسس وثابت في النظام المالي الفلسطيني، لا كمبادرة ظرفية أو مؤقتة.

ولوزارة المالية نقول: البوابة الإجرائية التي تديرها مؤسسة "مفتاح" بحاجة إلى دعمكم ومأسستكم، ويجب أن تقوم الوزارة برقمنة موازنة المواطن، وأن تتبنى رسميًا المتابعة الدورية للمنصة الإلكترونية الخاصة بها، والتفاعل مع الملاحظات الإعلامية والمجتمعية المرتبطة بها.

أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، نوجه إليه طلبًا صريحًا بدعم هذا المشروع للتحول نحو المأسسة والاستدامة، وهذه ليست مبادرة ظرفية، بل هي ركيزة من ركائز الحكم الرشيد.

دعوني أستعرض معكم سريعًا رحلة "موازنة المواطن"، حيث بدأت هذه الرحلة عام 2010 ضمن مواكبة الموازنة العامة، ورغم التخوّف التقليدي من التغيير، إلا أننا وبدعم ائتلاف "أمان" نجحنا في إصدار أول موازنة مواطن عام 2013، بالشراكة بين وزارة المالية ومؤسسات المجتمع المدني.

في عام 2015، انتقلت المبادرة إلى مؤسسة "مفتاح"، التي تولّت الملف ودعمت وزارة التنمية الاجتماعية، ثم توسعت التجربة، ونحن اليوم، في عام 2025، أمام إصدار 23 موازنة عامة وفرعية، ما كان له أن يتحقق لولا التعاون الحكومي وخاصة من وزارة المالية، التي زودتنا بمسودة الموازنة قبل إقرارها، في خطوة نادرة تعكس الانفتاح والتطور.

واجهنا بعض التحديات مع عدد من الوزارات، لأسباب تخصها، لكنها لم تعرقل التقدم، ومن قصص النجاح البارزة، ما تحقق في العام الماضي مع الحكومة التاسعة عشرة، التي فتحت المجال أمام التعاون مع ثلاث وزارات جديدة، بينها وزارة الصناعة المستحدثة.

إن موازنة المواطن ليست مجرد أوراق، بل هي تبسيط لمجلد الموازنة العامة الذي يتجاوز الـ1267 صفحة، وذلك عبر 4 إلى 5 صفحات سهلة الفهم، مع رسومات وبيانات توضيحية، وهي أداة تمكينية تُسهم في تعزيز الشفافية، وتشكل حلقة وصل بين المواطن والمالية العامة.

هذه الجهود تأتي انسجامًا مع الخطة الاستراتيجية لوزارة المالية للأعوام 2023–2024، ومع توجه الحكومة للإصلاح المالي، والمؤسسات الدولية، ومنها "شراكة الموازنة الدولية (IBP)"، تقيّم الشفافية وفق ثمانية معايير، ولأول مرة، حققت فلسطين في 2025 إنجازًا بحصولها على 6 من أصل 8 نقاط، وهذا يُسجل لوزارة المالية.

أما على مستوى "موازنة المواطن"، فقد أحرزنا 12.5 نقطة من أصل 100، وهي نسبة مرتبطة بوجود وثائق ما قبل الموازنة، ومقترح الموازنة، والتقارير الشهرية والسنوية، والتقارير المدققة من ديوان الرقابة.

ومن منظور العدالة الاجتماعية، نحن بحاجة لتشريع فلسطيني يُلزم بـ"موازنة المواطن"، إما من خلال تضمينها كبند واضح في قانون الموازنة الجديد، أو عبر إصدار نظام رسمي من مجلس الوزراء خاص بها، ونحن في مؤسسة "مفتاح" مستعدون للمساهمة بخبراتنا، تطوعًا، في إعداد هذا النظام.

إن "موازنة المواطن" هي ضرورة وليست ترفًا، وهي استحقاق دولي ومحلي، وتُمثل استجابة لتوجهات الحكومة نحو الشفافية والنزاهة، ومن حق المواطن أن يعرف إلى أين تذهب أمواله، خصوصًا أن 92.5% من الضرائب في فلسطين هي ضرائب غير مباشرة، مما يستدعي المزيد من الإفصاح والمساءلة.

"موازنة المواطن" هي عقد اجتماعي بين الحكومة والمواطن، وهي أيضًا أداة للتنمية المدنية، وللرقابة المجتمعية، وهي فرصة للمواطنين ومؤسسات المجتمع المدني للمشاركة الحقيقية في المساءلة وتوجيه النفقات وفق الأولويات.

توصيتي، ألا يكون القطاع الاجتماعي في ذيل اهتمامات الحكومة، بل في طليعتها، وعلينا إعطاء الأولوية لثلاثة قطاعات رئيسية: التعليم، والصحة، والحماية الاجتماعية، ونحن ندرك التحديات السياسية والمالية، ومنها احتجاز أموال المقاصة، لكن يجب ألا تكون على حساب الفئات المهمشة.

أخيرًا، نأمل أن نخرج من هذه الورشة بتوصية واضحة: أن تتبنى الحكومة مأسسة موازنة المواطن، سواء عبر القانون أو النظام، وأن نواصل معًا جهود الرقمنة.

النقاش العام:

النقاش العام أكد على ضرورة الإصلاح المالي وشفافية الموازنة، حيث طالب المشاركون بالالتزام الحرفي بالنصوص المالية، وتحسين الوصول إلى المعلومات التفصيلية، وإعادة توزيع بنود الموازنة وفق الأولويات التنموية والاحتياجات الفعلية. كما دعوا إلى ترشيد الإنفاق ووضع آلية لنشر مسودة الموازنة قبل إقرارها لمراجعتها من الخبراء.

من جهته، شدد الخبير الاقتصادي د. مؤيد عفانة على أهمية الالتزام بنصوص الموازنة كعقد ملزم بين الحكومة والمواطنين، محذراً من أن أي تجاوزات تهدد الشفافية والمصداقية.

أما د. محمد أبو الرب، مدير مركز الاتصال الحكومي، فأوضح أن موازنة الأمن ليست الأعلى، وأن معظم الموازنة تُصرف على الرواتب، مع تخصيص جزء للحالات الطارئة. وأشار إلى التحديات المالية، مثل احتجاز إسرائيل لأموال المقاصة، مما أفقد الموازنة 60% من إيراداتها. كما ذكر جهود الحكومة في تعزيز الشفافية عبر تقارير مالية مفصلة، وخطة إصلاحية شاملة تشمل 50 خطوة لتحسين الأداء المالي.

بدورها، أكدت د. تحرير الأعرج من مؤسسة "مفتاح" على ضرورة تطوير دوائر الموازنة في الوزارات وبناء كفاءة الكوادر لتحقيق "موازنة المواطن" التي تستجيب للاحتياجات وتدار بشفافية.

ختاماً، شدد المشاركون على أن هذه الإصلاحات أساسية لموازنة أكثر عدالة وشفافية تعكس أولويات التنمية الحقيقية.

توصيات الجلسة الأولى:

1. ضرورة مأسسة آلية إعداد "موازنة المواطن" في كافة الوزارات والمؤسسات الحكومية وإدراجها في قانون الموازنة العامة الجديد وإلزامية إعدادها في كافة مراكز المسؤولية وإصدار نظام من مجلس الوزراء لاعتمادها مع إقرار الموازنة العامة.
2. تعزيز الشفافية المالية من خلال إتاحة البيانات والمؤشرات التفصيلية وإعداد منصة رقمية متاحة للمواطنين تتضمن كافة بيانات موازنات المواطن وبشكل مقارن.
3. بناء قدرات الفرق المالية في الوزارات لتمكينها من إعداد موازنات نوعية.
4. الاستفادة من الخبرات المتراكمة لمؤسسات المجتمع المدني في هذا المجال.
5. مواصلة الجهود لتحقيق العدالة المالية رغم التحديات السياسية والاقتصادية.
6. تعميم نموذج وزارة العمل في مأسسة "موازنة المواطن عبر إدراجها بنظامها الإداري، على باقي الوزارات.
7. استمرار دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من اجل استدامة ومأسسة إعداد ونشر موازنة المواطن.

الجلسة الثانية:

مداخلة وزارة التنمية الاجتماعية: السيدة هانوي كمال من فريق إعداد "موازنة المواطن"

يسعدني اليوم أن أقف أمامكم لأشارككم تجربة وزارة التنمية الاجتماعية في إعداد "موازنة المواطن"، تلك المبادرة التي نعتز بها، والتي تجسد الشفافية والمشاركة المجتمعية.

الهدف من هذه المبادرة هو تعزيز الشفافية في إعداد الموازنة العامة، وتبسيطها لتصبح مفهومة لكل مواطن، لنشركهم في صنع القرار وبناء مجتمع أكثر تفاعلاً.

على مدار عشر سنوات، حققنا إنجازات نفتخر بها: أولاً، إطلاق موازنة المواطن عام 2016، وثانياً، التزامنا المستمر بإعدادها سنوياً، وثالثاً، تعزيز الشفافية الذاتية في القطاع العام على مستوى فلسطين.

لكن، كما تعلمون، لا تأتي النجاحات دون تحديات، فتجربتنا جديدة، وواجهنا صعوبات مثل تبديل أعضاء لجنة موازنة المواطن على مر السنين، وتأخر صدور الموازنات، وتفاوت مواعيدها السنوية، كما كان تحدياً كبيراً ترجمة البيانات المعقدة إلى لغة بسيطة يفهمها المواطن العادي، بالإضافة إلى تحديد أولويات المعلومات، لكن، وبدعم مؤسسة "مفتاح"، تمكنا من تجاوز هذه العقبات.

من هنا، أود أن أقدم توصياتنا لتطوير هذه التجربة الرائدة:

أولاً، ندعو مؤسسة "مفتاح" لدعمنا بنشر توصياتنا عبر نشراتها.

ثانياً، تعميم فكرة "موازنة المواطن" على جميع الوزارات لما لها من فوائد عظيمة.

ثالثاً، ضرورة إضفاء الطابع المؤسسي على هذه المبادرة من خلال نظام رسمي تتبناه الحكومة.

رابعاً، إيجاد آلية فعّالة للحصول على تغذية راجعة من المواطنين.

خامساً، تشكيل مجالس تخطيط مشتركة تجمع المواطنين مع الوزارات.

سادساً، إطلاق حملات توعية واسعة عبر منصات التواصل الاجتماعي لتعريف المواطنين بهذه المبادرة.

تعقيب مؤيد عفانة

- وزارة التنمية الاجتماعية في فلسطين سبقت نظيرتها في تونس في تطبيق مفهوم موازنة المواطن
- كانت العديد من المدخلات والمخرجات غير متوفرة بشكل كافٍ، ولمعالجة هذا الأمر، تم جمع قيادات وزارة التنمية الاجتماعية، وفتحنا كافة الملفات للنقاش، ونتيجة لهذا الجهد الجماعي، نجحت الوزارة في ترشيق أهدافها، لتصبح "موازنة المواطن" وثيقة موجزة ومحددة، تتألف من عدد قليل من الصفحات، مما جعلها أكثر وضوحاً وسهولة في الفهم.
- إنشاء مجالس تخطيط مشتركة في كل محافظة، مما أتاح للمواطنين فرصة المشاركة الفعّالة في صياغة الموازنة العامة، وهذه الخطوة عززت شعور المواطن بأنه شريك حقيقي في صنع القرار، وهو الهدف الأسمى لهذه المبادرة.

تعقيب د. تحرير الأعرج

الشكر الجزيل لوزارة التنمية الاجتماعية على شراكتها المثمرة مع مؤسسة "مفتاح"، وعلى جهودها الرائدة في تبني "موازنة المواطن"، حيث أن هذه المبادرة لم تقتصر على تزويدنا بمعلومات مالية فحسب، بل فتحت آفاقاً جديدة للحوار والمشاركة المجتمعية.

أتذكر عام 2022، حين تمكنا، انطلاقاً من المعلومات المالية المتوفرة، من عقد جلسات استماع اجتماعية، كان من بينها جلسة مخصصة لمناقشة برنامج الحماية الاجتماعية.

خلال هذه الجلسات، تبين لنا أن وزارة التنمية الاجتماعية تخصص 5% فقط من الموازنة العامة لها، ومن هذه النسبة، يُنفق 5% فقط على برنامج الحماية الاجتماعية، وهذه النسبة الضئيلة – 5% من 5% من الموازنة العامة– كانت بمثابة جرس إنذار، لا سيما عندما علمنا أنها تكاد تتساوى مع ما تنفقه مؤسسات المجتمع المدني في هذا المجال.

من هنا، طرحنا هذه الفجوة الكبيرة مع الوزارة، وبدأنا العمل سوياً لإعادة النظر في سياسات الحماية الاجتماعية وتخصيصاتها في الموازنة. أوجه دعوة من مؤسسة "مفتاح" إلى جميع الوزارات لعقد جلسات نقاش واستماع، والعمل على تغيير السياسات المالية وتحديد الأولويات بما يخدم المواطن الفلسطيني.

إن توجيه الموازنات بالطريقة الصحيحة هو مسؤولية مشتركة بين الوزارات ومؤسسات المجتمع المدني، التي تعمل بشكل تكاملي معها، وهذه الجلسات تمكننا من تعزيز الشراكة، وطرح بدائل وتوصيات فعّالة، مما يعزز التشاركية بين الجميع.

مداخلة وزارة الصحة: السيد سامر جبر من فريق إعداد "موازنة المواطن "

أتقدم بالشكر الجزيل لمؤسسة "مفتاح" على تنظيم هذه الورشة المميزة، ولجميع الحضور على مشاركتكم القيمة، ولإتاحة الفرصة لوزارة الصحة لعرض تجربتها في إعداد "موازنة المواطن"، تلك المبادرة التي تعكس التزامنا بالشفافية وتمكين المواطن.

يُعد القطاع الصحي من أكثر القطاعات تأثيراً في حياة المواطن الفلسطيني، لذا، فإن وجود وثيقة "موازنة المواطن"، إلى جانب مشاريع التطوير، يلعب دوراً محورياً في توضيح كيفية إنفاق وزارة الصحة لموازنتها.

إن "موازنة المواطن" هي وثيقة مبسطة، مستخلصة من كتاب الموازنة العامة، تتألف من صفحات قليلة – أربع إلى خمس صفحات – تعرض توجهات الوزارة والحكومة بأسلوب يسهل على المواطن فهمه، مما يمكّنه من الاطلاع على المعلومات المالية بيسر ووضوح.

بدأت شراكتنا مع مؤسسة "مفتاح" عام 2016، وأصدرنا أول وثيقة لـ"موازنة" المواطن عام 2018، ونحن مستمرون في هذا الجهد حتى اليوم.

عملنا كفريق موازنة في وزارة الصحة لم يقتصر على إعداد الوثيقة، بل شمل جمع البيانات من مختلف القطاعات الداخلية، مع التركيز على برامج رئيسية مثل برنامج شراء الخدمة، الذي يعكس نسبة الإنفاق وجهود توطين الخدمات الطبية.

هذا الجهد تطلب منا العودة إلى البيانات الأساسية لتوثيق كيفية تقديم الخدمات الصحية للمواطنين، مما ساعدنا على رصد التفاصيل بدقة وتحقيق اختراقات في تغيير الأولويات بما يتماشى مع الاحتياجات الفعلية.

حرصنا في وزارة الصحة على جودة جمع البيانات وشفافية عرضها، لتكون مفهومة وواضحة للمواطن، كما أدركنا أهمية إبراز النوع الاجتماعي في الموازنة، لضمان عدالة التوزيع.

ونؤمن أن استدامة فريق العمل وتطويره، إلى جانب التعاون المتميز بين القطاع الحكومي ومؤسسات المجتمع المدني، هما ركيزتان أساسيتان لنجاح هذه المبادرة.

إن تجربة العمل مع مؤسسة "مفتاح" كانت رائعة، حيث جمعت بين القطاعين الحكومي والأهلي، وساهمت في إفادة الباحثين والمهتمين أيضاً.

ومع ذلك، واجهتنا تحديات عديدة، أولاً، غياب تشريع رسمي يدعم ويمأسس موازنة المواطن، وثانياً، ضعف الوعي لدى المواطنين بوجود هذه الوثيقة، نتيجة نقص الترويج الكافي، وثالثاً، افتقارنا إلى آليات فعّالة للحصول على تغذية راجعة من المواطنين، وأخيراً، ضرورة تعزيز استدامة وتطوير فريق موازنة المواطن لضمان استمرارية النجاح.

في الختام، نؤكد التزامنا بتطوير هذه التجربة بالتعاون مع مؤسسة "مفتاح"، وندعو إلى تعزيز الشراكة بين القطاعات لضمان موازنة تخدم المواطن وتعكس تطلعاته.

مداخلة وزارة الصناعة: السيدة صابرين جبارين من فريق إعداد "موازنة المواطن"

أتقدم بالشكر الجزيل لكم جميعاً على حضوركم، وأخص بالشكر مؤسسة "مفتاح" على تنظيم هذه الورشة القيمة، وعلى دعمها المستمر لتعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية من خلال مبادرة "موازنة المواطن".

نحن في وزارة الصناعة، وهي وزارة حديثة النشأة، تأسست عام 2024، ندرك أهمية دورنا في تعزيز المنتج الوطني ودعم الاقتصاد الفلسطيني، وعلى الرغم من حداثة الوزارة، فقد انخرطنا بجدية في إعداد "موازنة المواطن"، تلك الوثيقة المبسطة التي تهدف إلى تقريب المعلومات المالية من المواطن بأسلوب واضح ومفهوم.

كوننا وزارة جديدة، ما زلنا في طور الإعداد والتأسيس، ومع ذلك، عملنا بجهد لإعداد "موازنة المواطن"، حيث ركزنا على جمع البيانات المالية والأرقام بالتعاون مع وزارة المالية، وتحليل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مبسطة، بالشراكة مع مؤسسة "مفتاح"، وهذا التعاون كان محورياً في تمكيننا من تقديم وثيقة تعكس جهود الوزارة رغم التحديات.

واجهتنا تحديات عديدة، أبرزها التحديات المؤسسية الناتجة عن حداثة الوزارة، وضعف البيانات التاريخية، وغياب مرجعية واضحة للعمل، كما واجهنا تحديات فنية ومجتمعية، مثل ضعف الوعي العام بمفهوم "موازنة المواطن"، ومحدودية التنسيق مع الوزارات الأخرى، إضافة إلى ذلك، هناك حاجة ماسة لتطوير آليات للحصول على تغذية راجعة من المواطنين حول هذه الوثيقة.

من هنا، نقدم توصياتنا لتعزيز هذه التجربة: أولاً، زيادة الوعي بمفهوم موازنة المواطن بين المواطنين وكوادر الوزارة على حد سواء، لضمان فهم أعمق لأهميتها، وثانياً، إجراء مراجعة داخلية في الوزارة لتقييم هذه التجربة وتطويرها، مع العمل على نشر الوثيقة وتعميم فوائدها.

توصيات الجلسة الثانية:

- ضرورة إضفاء الطابع المؤسسي على مبادرة "موازنة المواطن" من خلال نظام رسمي تتبناه الحكومة.
- إيجاد آلية فعّالة للحصول على تغذية راجعة من المواطنين.
- تشكيل مجالس تخطيط مشتركة تجمع المواطنين مع الوزارات.
- إطلاق حملات توعية واسعة عبر منصات التواصل الاجتماعي لتعريف المواطنين بهذه المبادرة.
- استدامة فريق عمل موازنة المواطن وتطوير قدراته في كل الوزارات التي تبنت الفكرة.
- مراجعة داخلية في الوزارات نفسها لتقييم هذه التجربة وتطويرها، والعمل على نشر الوثيقة وتعميم فوائدها.

"وتعتبر موازنة المواطن أداة من أدوات المساءلة المجتمعية، توفر للمواطنين وممثليهم والمؤسسات المجتمعية بيانات للمساءلة المجتمعية بهدف تحسين الخدمات المقدمة من الحكومة."

الخاتمة:

إن "موازنة المواطن" هي ضرورة وليست ترفًا، وهي استحقاق دولي ومحلي، وتُمثل استجابة لتوجهات الحكومة نحو الشفافية والنزاهة، ومن حق المواطن أن يعرف إلى أين تذهب أمواله، خصوصًا أن 92.5% من الضرائب في فلسطين هي ضرائب غير مباشرة، مما يستدعي المزيد من الإفصاح والمساءلة.

"موازنة المواطن" هي عقد اجتماعي بين الحكومة والمواطن، وهي أيضًا أداة للتنمية المدنية، وللرقابة المجتمعية، وهي فرصة للمواطنين ومؤسسات المجتمع المدني للمشاركة الحقيقية في المساءلة وتوجيه النفقات وفق الأولويات.

ونوصي ألا يكون القطاع الاجتماعي في ذيل اهتمامات الحكومة، بل في طليعتها، وعلينا إعطاء الأولوية لثلاثة قطاعات رئيسية: التعليم، والصحة، والحماية الاجتماعية، ونحن ندرك التحديات السياسية والمالية، ومنها احتجاز أموال المقاصة، لكن يجب ألا تكون على حساب الفئات المهمشة.

@miftahpal

www.miftah.org